مجلة البحوث والدراسات الافريقية المجلد ٦ العدد ١ (١-١٨) أكتوبر ٢٠٢٣
ودول حوض النيل Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢ E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت

خالد مبارك محمد الدلك[١], ياسر عبد الحميد دياب[٢] عبد العاطي محمد محمود[٢]

[١]قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان.

[٢]قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة والموارد الطبيعية – جامعة أسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

مقدمة:

يأتي التعليم في مقدمة أولويات الاستثمار في رأس المال البشرى، ولهذا خصصت دول العالم موازنات ضخمة له، وتغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي من اعتباره مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها إلى اعتباره استثمارا ذا عائد مجز، وقد أضحى الإنفاق على التعليم من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم، إذ أصبحت متطلبات التعليم الجيد باهظة التكاليف، ولم تعد كثير من الحكومات قادرة على توفير الأموال اللازمة للعملية التعليمية، خصوصا في ضوء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، الأمر الذى دفع الكثير من الحكومات إلى البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم الحكومي المباشر.

والكويت من الدول التي اهتمت بالتعليم العام، ويتجلى هذا الاهتمام بإصدار قانون التعليم الإلزامي في عام ١٩٦٥، وقانون التعليم العام ١٩٨٧، الذى أكد كفالة الدولة لحق المواطن في التعليم العام، وقد أدى هذا إلى التزايد المستمر في الطلب على التعليم العام الذى يتوقع مستقبلا، مما ولد ضغوطا متزايدة على الإنفاق العام في الدولة بصورة عامة، الأمر الذى يهدد مستوى جودة المؤسسات التعليمية في البلاد وكفاءتها، ولهذا اصبحت الحاجة ماسة لتنويع مصادر تمويل التعليم وافساح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في التعليم، وذلك بخصخصة بعض مؤسساته ومجالاته، وتحمل خصخصة التعليم في طياتها كثيرا من الإيجابيات والقابلية على التكيف في مختلف البيئات التعليمية، ولكن هذا لا يعنى أنها تخلو من العيوب، لذلك لابد من وضع المعايير والضوابط لتنظيمها.

المشكلة البحثية:

يقع على عاتق الحكومة في دولة الكويت وحدها تمويل التعليم، وهى لن تكون قادرة على متابعة هذا الدور نتيجة للتزايد المستمر في أعداد الطلاب وما يصاحبه من تزايد في الانفاق، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع نفقات العملية التعليمية، ولاسيما استئثار الرواتب والأجور بالجانب الأكبر من موازنة التربية، لذا فان الكويت قد تواجه ازمة في تمويل التعليم مستقبلا، ولمعالجة مثل هذه الأزمات التمويلية، تبرز الحاجة إلى وضع الخطط المساعدة على البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم في الكويت، ومن هنا كانت فكرة الدراسة لطرح رؤية لخصخصة التعليم الثانوي في الكويت، بوصفها أحد البدائل التمويلية بحيث تنتقل ملكية المدارس الى القطاع الخاص، مع بيان الايجابيات

المتوقعة لها ومحاولة تفعيلها عن طريق تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، وسلبياتها وكيفية الحد منها عن طريق وضع الضوابط اللازمة لضمان الجودة في التعليم العام ٠

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، والتعرف على الأثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في الكويت والضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم ٠

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها على استخدام أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي وعن طريق الاستبيان حيث اختيرت عينة من أصحاب العلاقة والخبرة بموضع خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، بلغ مجموع افرادها (١٠٧) مبحوثين من (١٩٠)، من مجتمع الدراسة، وتشمل عينة الدراسة القائمين بوظائف إشرافية في كل من إدارتي التعليم الخاص والتخطيط بوزارة التربية، كما تشمل العينة المديرين ومراقبي التعليم الثانوي في كل منطقة من المناطق التعليمية الست، بالإضافة إلى عينة من مديري المدارس الثانوية في المناطق التعليمية الست، حيث اختير (٣٦) مديرا ومديرة، بواقع ثلاثة مديرين وثلاث مديرات بصورة عشوائية من كل منطقة تعليمية وبلغ مجموع ما استعيد من استبانات (٩٣) استبانة بنسبة (٨٧٪) من عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها٠

جدول رقم (١): توصيف عينة الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	%
١	**النوع:**		
	١- ذكور	٤٥	٤٨.٤
	٢- إناث	٤٨	٥١.٦
٢	**الخبرة:**		
	١- خمس سنوات فأقل	٣٧	٣٩.٨
	٢- أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات	١٥	١٦.١
	٣- أكثر من عشر سنوات	٤١	٤٤.١
٣	**مقر العمل:**		
	١- مدرسة	٣٤	٣٦.٦
	٢- منطقة تعليمية:	٢٥	٢٦.٩
	٣- وزارة:	٣٤	٣٦.٦
المجموع		٩٣	

المصدر: العينة البحثية بالدراسة ٠

كما اعتمدت الدراسة لإنجازها على العديد من الادوات منها المراجع من كتب ومجالات ومذكرات وتقارير سواء كانت باللغة العربية والانجليزية، شبكة الانترنت للحصول على البيانات والدراسات الحديثة التي يتعذر ايجادها في المكتبات، مثل موقع وزارة التربية الكويتي، وادارة التخطيط بالوزارة ٠

النتائج البحثية:

أولا: تطور النظام التعليمي بدولة الكويت:

فيما يلي نبذه تاريخية مختصرة لتطور النظام التعليمي بدولة الكويت منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن الواحد والعشرين، يليه طرح للأهداف الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية واخذت على عاتقها اجراءات تحقيقها والوصول بالإنسان الكويتي إلى مستويات عالمية من القدرات المختلفة، ثم التطرق الى مكونات النظام التعليمي حسب التصنيف الدولي لمختلف مراحله، واخيرا رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت ٠

أولا: نبذة تاريخية عن التعليم في الكويت:

بدأ التعليم بدولة الكويت داخل المساجد ضمن حلقات حول علماء الدين والائمة، كما كان الحال في سائر بلاد المسلمين، ثم ظهرت الكتاتيب ابتداء من سنة ٢٢٠، لتعليم القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تحفيظ القرآن الكريم، وفى أوائل القرن العشرين، شهدت البلاد بداية انتشار المدارس النظامية وبدأت الدولة منذ ١٩٣٦ تتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم والإشراف عليه، حيث أنشئ مجلس المعارف لتحمل هذه المسئولية، بدأ بعدها النظام التعليمي في التطور وفى تنويع اختصاصات التعليم، ففي عام ١٩٤٧ أنشئ المعهد الديني إضافة إلى قسم المكفوفين بداخله، وفى عام ١٩٥٤ شهد التعليم أول إصلاح وذلك بإعادة النظر إلى خطط مناهجه واعادة تنظيم مراحله، فأصبحت الفترات الزمنية لمراحل الابتدائي، المتوسط والثانوي، تدوم اربع سنوات لكل منها، ثم استقلت مرحلة التعليم الثانوي بإدارتها الخاصة منذ سنة ١٩٦٦، مع إنشاء جامعة الكويت في نفس السنة، وقامت وزارة التربية والتعليم في سنة ١٩٧٢ بأنشاء إدارة التعليم الفني والمهني للأشراف على مدارس التعليم الفني التابعة لها، تطورت تلك المدارس في ظل هذه الإدارة، وأصبحت نواة لمعاهد فنية ومهنية عدة أدت إلى تأسيس الإدارة المركزية للتدريس سنة ١٩٧٣، ثم أنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريس سنة ١٩٨٢، ومنذ عام ١٩٨٦ احتوت الهيئة على ثماني كليات منفصلة للبنين والبنات تتبع قطاع التعليم التطبيقي والبحوث وتسع معاهد تابعة لقطاع التدريب، تهدف الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى إيجاد العمالة الوطنية الفنية والمهنية ذات المستويات الوسطى التي تحتاجها البلاد لتصبح منافسة للعمالة الوافدة في كثير من مجالات الإنتاج والخدمات٠

اضطرب النظام التعليمي عند حدوث الغزو العراقي الغاشم سنة ١٩٩٠، وما أنجز عنه من تخريب للمؤسسات التربوية وأجهزتها واتلاف وثائقها ونهب جميع ممتلكاتها لمواجهة هذه الظروف الصعبة وللحد من أثارها السلبية على نفسيات أهل الكويت وأبنائها، أنشئ المركز التربوي الكويتي بالقاهرة نظاما تعليميا كويتيا بجميع مراحله في عدد من المدارس في مصر وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى، وفى العام التالي للغزو أي العام الأول للتحرير، تم اعتماد نتائج السنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١ التي كانت خارج الكويت، مثل أي عام دراسي سابق وهكذا تمت المحافظة على المسيرة التربوية التعليمية للكويت، وهذا تحد إشراف وزارة التربية وسابقة نجحت في خط ملامحها على صفحات التاريخ، يحسب لها كأهم الإنجازات التي تم تحقيقها أثناء تلك الازمة، وتتواصل مسيرة بناء

النظام التربوي، ومواكبة للتطور والتحديث في العملية التعليمية في مختلف دول العالم، تم تطبيق السلم التعليمي الجديد بدولة الكويت منذ عام ٢٠٠٥، فأصبحت المرحلة الابتدائية تستغرق خمس سنوات، المرحلة المتوسطة أربع سنوات والمرحلة الثانوية ثلاث سنوات، وفى عام ٢٠١٣ تم اعداد وثيقة الإطار العام للمنهج الوطني، وهو مشروع تطوير المناهج والمعايير في إطار برنامج شراكة لتحسين نوعية التعليم المدرسي بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي، أكدت الوثيقة في فصلها الثاني أن المنهج الوطني الكويتي الجديد قائم على مقاربة الكفايات والمعايير، فتم التعريف بمفهوم المنهج الدراسي ثم الكفايات وأنواعها الثلاث الأساسية، العامة والخاصة كما تم توزيعها على المدى الزمنى للصفوف الإثنى عشر، للوقوف على مدى تحقق الكفايات، صيغت المعايير بنوعيها، معايير الاداء التي تشير إلى مستوى الجودة في تحقيق الكفايات العامة في نهاية كل مرحلة وهى أشكال مختلفة من التقييمات الوطنية، بينما معايير المنهج الدراسي تشير الى مستوى الجودة في تحقيق الكفايات الخاصة في نهاية كل صف دراسي، وهى تقييمات بنائية ونهائية على مستوى كل فصل دراسي وعلى مستوى المدرسة، بدأ العمل بالمنهج الجديد أثناء السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦ في الصف الأول الابتدائي، وسيواصل العمل به في السنوات القادمة بالتوازي بين المراحل الثلاث٠

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية للتعليم في دولة الكويت:

تنص الأهداف الإستراتيجية المنشود تحقيقها من طرف وزارة التربية لدولة الكويت على أن المنظومة التربوية تسعى إلى بناء الإنسان الكويتي وفق النهج العلمي في التفكير النقدي وتنمية قدراته في التواصل والعمل التشاركي في مختلف المراحل الدراسية لاستيعاب الأساليب العلمية وتطبيقاتها العملية حتى الوصول إلى مرحلة الإبداع والتجديد، وبهدف صقل شخصية الطلاب وتنمية قدراتهم الفكرية وتزويدهم بالمعارف الضرورية يتم من ناحية تقرير المناهج والكتب والتقنيات والوسائل المناسبة لذلك، من ناحية ثانية تحديد مستويات ومواصفات الكوادر البشرية اللازمة وتأمينه بالكم والكيف المناسبين٠

كما تبنت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (٢٠١٥/٢٠١٩-٢٠١٦/٢٠٢٠) مجموعة أهداف وسياسات لتطوير التعليم بدولة الكويت على النحو التالي:

١- أهداف وسياسات التعليم العام:

أ- تحقيق التميز في العملية التعليمية وتحسين مركز الكويت في اختبارات التقويم والقياس العالمية:

- تحقيق مراتب متقدمة في العملية التعليمية من خلال تطوير المناهج التعليمية، وتطبيق اختبارات القياس المحلية والدولية، واختبارات قياس جودة التحصيل وتنمية اتجاهات الطلاب نحو التخصصات العلمية٠
- إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية للالتحاق بمهنة التدريس (نظام الرخصة المهنية)٠
- زيادة كفاءة الإدارة المدرسية والتربوية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية٠
- غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة والتأكيد على الهوية الكويتية من خلال تعزيز منظومة متكاملة من القيم ٠

– الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للطلبة، من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب– تشجيع ودعم مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم:

– تعزيز دور القطاع الخاص في إنشاء المدارس.

– الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص لترقى إلى مستوى العالمية .

– تنويع البرامج والتخصصات المهنية والحرفية بالقطاع الخاص بما يتوافق مع متطلبات التنمية في المستقبل.

٢– أهداف وسياسات التعليم العالي:

أ– تحقيق معايير الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي:

– دعم جهود تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

– تطوير البرامج الاكاديمية والقدرات المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

ب– رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل:

– زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة .

– التوسع النسبي في عدد المقبولين والخريجين من التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة في سوق العمل.

– مراعاة التكامل والتطوير المستمر للتخصصات والبرامج والمناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالى.

ج– تعزيز التواجد المحلى والإقليمي والعالمي لمؤسسات التعليم العالي:

– تعزيز مساهمة مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والخاصة) في تقديم خدمات تدريبية واستشارية.

– تفعيل مشاركة مؤسسات التعليم العالي في الفعاليات المحلية والإقليمية والعالمية .

د– دعم مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي:

– التوسع في ترخيص الكليات والمعاهد والجامعات الخاصة.

– تنظيم البعثات الدراسية الداخلية في الجامعات الخاصة، وربطها بالتصنيف الدولي للجامعة.

– دعم جهود إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج والتخصصات العلمية والبرامج البحثية .

ثالثا: مكونات النظام التعليمي بالكويت:

فيما يلى استعراضا للملامح الرئيسية لنظام التعليم العام بدولة الكويت، أول مرحلة من النظام التعليمي العام تبدأ برياض الأطفال، قبل المرحلة الابتدائية، حيث يسجل الأطفال بهذه المرحلة في سن الرابعة ويبقون فيها لمدة سنتين، يلتحقون بعدها بالمرحلة الابتدائية في سن السادسة، ويبقون فيها لمدة خمس سنوات، عند سن الحادية عشر يلتحقون بعدها بالمرحلة المتوسطة، وذلك لمدة أربع سنوات، مرحلتا الابتدائي والمتوسط إلزاميتان، حيث أن التعليم فيهما إجباري للأطفال ذوى الفئة العمرية ٦–١٤ سنة، كما هو موضح بالجدول رقم (٢)، بعد اجتياز الثانوية العامة، يتوجه الطلاب، حسب معايير مرتبطة بدرجاتهم في الامتحان المذكور إلى التعليم العالي بجامعة الكويت، أو إلى كليات ومعاهد التعليم التطبيقي التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

الملتحقون من الطلاب الجدد بجامعة الكويت يواصلون تعليمهم بكلياتها للتخرج بعد نيل البكالوريوس في إحدى الاختصاصات أو مواصلة الدراسات العليا للحصول على دبلوم، ماجستير أو دكتوراة، بينما الطلاب الموجهون إلى معاهد وكليات التعليم التطبيقي، والتي تهدف إلى إعداد وتأهيل القوى العاملة الوطنية في مستوى الفنيين، فيسير تعليمهم في اتجاهين إعدادهم لمدة عامين للحصول على دبلوم مهني، أو أربع أعوام للحصول على البكالوريوس٠

جدول رقم (٢): خريطة التعليم بدولة الكويت حسب التصنيف الدولي المقنن للتعليم(اسكد)

المراحل التعليمية	العمر	تصنيفات اسكد	اسكد
الحضانات	٢-٤	٠.١	٠
رياض الأطفال	٤-٥	٠.٢	التعليم المبكر
المرحلة الابتدائية (إلزامي)	٦-١٠	١	١ المرحلة الابتدائية
المرحلة المتوسطة الزامي	١١-١٤	٢٤	٢
التدريب المهني	١٣-١٧	٢٥	المرحلة الأولى من الثانوية
المرحلة الثانوية	١٥-١٧	٣٤	٣
دورات تدريبية مهنية	١٧-٢٥	٣٥	المرحلة الثانية من الثانوية
دورات تدريبية مهنية (تسمح باستكمال الدراسة)	١٨-٢٥	٤٤	٤
دورات تدريبية مهنية (تؤهل لسوق العمل) (معهد التمريض- المعهد العالي للاتصالات والملاحة...الخ)	١٨-٢٥	٤٥	التعليم بعد الثانوي الغير عالي
دبلوم (الدراسات التجارية – العلوم الصحية – الدراسات التكنولوجية)	١٨	٥	٥ التعليم العالي قصير الامد
جامعي	١٨	٦	٦ بكالوريوس
أعلى من الجامعة	٢٢	٧	٧ ماجستير
	٢٥	٨	٨ دكتوراة

ويعتبر هذا التصنيف العام للنظام التعليمي بدولة الكويت مطابقا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (إسكد)، وهو أحد التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية لأسرة الأمم المتحدة، التي تطبق في مجال الإحصائيات على الصعيد العالمي بهدف جمع وتصنيف وتحليل بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان، ويشكل (اسكد)، التصنيف المرجعي لتنظيم البرامج التعليمية والمؤهلات ذات الصلة حسب مستويات التعليم ومجالاته وهو نتاج اتفاق دولي وجرى اعتماده بصورة رسمية من قبل المؤتمر العام للدول الأعضاء في اليونسكو، كما هو موضح بالجدول رقم (٢) ٠

وبموازاة هيكل السابق للتعليم، هناك التعليم الديني وتعليم الكبار، واللذان تشرف عليهما وزارة التربية ويوضح الجدول رقم (٣)، المقتبس من الدراسة التشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت [١]، ويأخذ القطاع الخاص مختلف مسارات التعليم العام بدولة الكويت، حيزا ليس بالهين في العملية التعليمية، فهو موجود وبقوة في مختلف المراحل التعليمية ما قبل الجامعية٠

(١) " **الدراسة التشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت** " ١٢، تقرير، المعهد الوطني للتعليم، المركز الوطني لتطوير التعليم، الكويت، ٢٠١٣ ٠ ١٣

جدول رقم (٣): مسارات التعليم العام بالكويت

التعليم العام		التعليم الديني	
الصف	سن الطالب	الصف	سن الطالب
١	٦	يبدأ التعليم الديني من الصف الخامس	
٢	٧		
٣	٨		
٤	٩		
٥	١٠	٥	١٠
٦	١١	٦	١١
٧	١٢	٧	١٢
٨	١٣	٨	١٣
٩	١٤	٩	١٤
١٠	١٥	١٠	١٥
١١	١٦	١١	١٦
١٢	١٧	١٢	١٧
امتحان الثانوية العامة			
جامعة الكويت		الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	
–		دبلوم مهني	
بكالوريوس		بكالوريوس	
دبلوم		–	
ماجستير		–	
دكتوراة		–	

وجدير بالذكر أن اعداد مؤسساته في ازدياد كما هو الحال في التعليم الجامعي، فأعداد الجامعات الخاصة في ازدياد، مما يدل على أن الحكومة الكويتية اتجهت إلى تشجيع رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمار في قطاع التعليم بمختلف مراحله، هذا إلى جانب أنشطة التدريب المتواصل داخل بعض المؤسسات الغير راجعة لهيكل وزارة التربية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص خلال الأربع سنوات، وكما يبين الشكل رقم (١)، بمختلف أجزائه زاد عدد المدارس الحكومية بنسبة ١.٩٪، وبالمقابل زاد عدد المدارس الخاصة بنسبة ٦.٣٠٪، أي ما يزيد عن ثلاث أضعاف، كما نلاحظ أن نسق هذه الزيادة بالنسبة للمدارس الخاصة كان عاليا خلال السنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، كما أن التطور في أعداد المدارس في القطاعين الحكومي والخاص يدل على ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم في مختلف مراحله٠

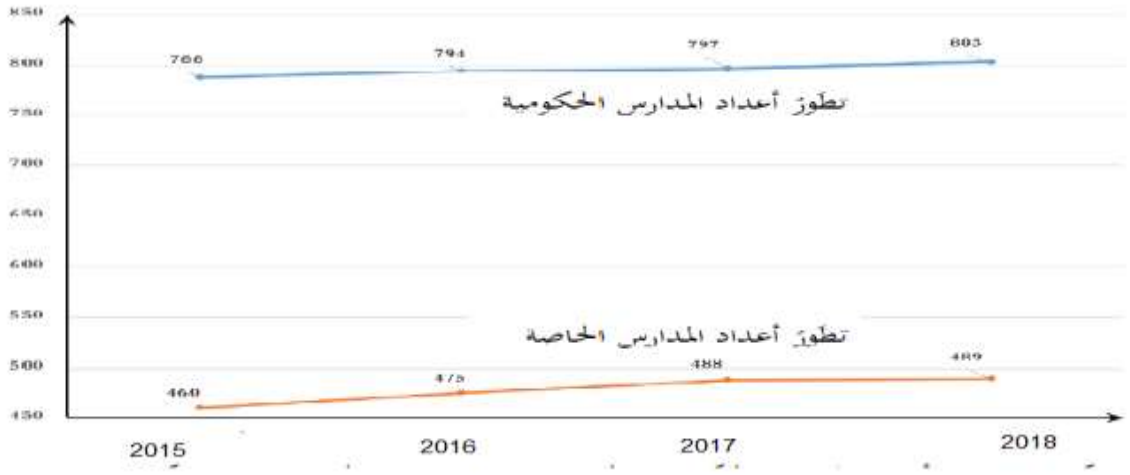

شكل رقم(١): تطور أعداد المدارس الحكومية والخاصة للتعليم ما قبل الجامعي لدولة الكويت

كما تبين ان الزيادة في المؤسسات التعليمية ذات الالتحاق المكلف فاقت الزيادة في المؤسسات التعليمية ذات الالتحاق المجاني أي الحكومي، مع العلم أن تكاليف الالتحاق بالمؤسسات الخاصة تبلغ مقادير غير هينة بالنسبة لمتوسط الطاقة الشرائية للمواطن الكويتي، فمن خلال الاحصائيات، لعام ٢٠١٨ تبين أن نسبة زيادة التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة والتي تعكس الإقبال على التعليم الخاص، بلغت نحو ١٨.٧٢٪ أي ٩ أضعاف نسبة زيادة التحاق الطلاب بالمدارس الحكومية والتي بلغت ٢.١٣٪، مما يشير إلى المنطق الاقتصادي زيادة العرض تلبية للزيادة في الطلب، فضلا عن تأثير التركيبة السكانية على تزايد الطلب على التعليم الخاص من قبل غير الكويتيين (العمالة الوافدة)، حيث وصلت نسبتهم ٦٨.٨٥٪ مقابل ٣١.١٥٪ من عدد سكان دولة الكويت عام ٢٠١٨، وذلك في ظل استثناء أبناء العاملين غير الكويتيين بوزارة التربية فقط للالتحاق بالتعليم الحكومي، أما الاستنتاج غير المباشر لظاهرة توسع القطاع الخاص في التعليم قد يرجع إلى ضعف معايير الجودة في التعليم الحكومي والتي استطاع التعليم الخاص أن يعوض شيئا منها خاصة في النظام داخل مؤسساته وارتفاع نسق عملياته التعليمية واضفاء نشاطات جانبية تشد انتباه المتعلم وتزيد من دافعيته.

ومما سبق يتضح أن النظام التعليمي بدولة الكويت يتفق من حيث الشكل مع التصنيفات الدولية، ولكن التحليل الدقيق يستوجب دراسة جوانب الانفاق وجودة مخرجات العملية التعليمية.

- خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت:

فيما يلي استعراضا لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

أولا: نماذج بعض الدول في خصخصة التعليم:

فيما يلي استعراضا لتجارب الدول التي طبقت أحد أشكال خصخصة التعليم للاستفادة منها، ومن هذه التجارب:

أ- النموذج البريطاني:

تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي اتجهت نحو التخصصية في الاقتصاد والمرافق والخدمات، واتخذ تخصيص التعليم في بريطانيا منذ الثمانينات شكلين أساسين، هما:

- تحمل القطاع الخاص نفقات الخدمات التعليمية التي كان يتحملها ويقدمها القطاع العام مجانا٠
- تحمل الدولة أو القطاع العام لنفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص مثل المدارس أو المعاهد أو المدارس المستقلة، التي تتلقى دعما من دافعي الضرائب أو تقديم السلطات المحلية دعما ماليا وتشجيعا للمدارس الخاصة الموجودة في نطاق سلطتها، أو استخدام نظام السندات التعليمية٠

ومعنى هذا أن عملية تخصيص التعليم في بريطانيا تسير في اتجاهين متقابلين، فمن ناحية تتولى الحكومة بيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصيل الرسوم منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها، ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بشراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المالي المباشر وغير المباشر لمدارس القطاع الخاص، وذلك تحملا منها لمسؤوليتها في رعاية المتفوقين وغير القادرين [١]٠

ب- النموذج الأمريكي:

تمويل التعليم في الولايات المتحدة هو تمويل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، فالحكومة تسهم في القطاع الخاص بالقدر نفسه الذي تسهم به في القطاع العام، ويرجع تمسك الحكومة بأداء دور (الشريك الرئيسي)، في تمويل التعليم بشقيه العام والخاص إلى عدم رغبتها بترك التعليم يخضع لآليات السوق من عرض وطلب، الأمر الذي قد يعرقل تحقيق أهداف التعليم فيها، ومن أهم الأشكال الذي يتخذها التمويل المشترك في الولايات المتحدة:

- قيام المؤسسات التجارية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار في التعليم، وذلك من خلال تقديمها لا ترد لبناء مؤسسات تعليمية خاصة، في مقابل خصم قيمة المنحة من إجمالي الضرائب المستحقة عليها للدولة ٠
- تقديم الحكومة الفيدرالية منحا ودعما ماليا، إما في صورة مباشرة للأفراد وأولياء أمور الطلاب المحتاجين أو في صورة دعم مالي للمؤسسات التعليمية٠
- المنح الدراسية التي تقدمها الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال للطلاب المتميزين، وهذه تقدم وفق معايير خاصة ٠
- عائدات البحوث والخدمات التي تتعاقد الجامعات عليها مع الجهات الحكومية أو المؤسسات الصناعية والاقتصادية٠

ج- التجربة القطرية:

---

(١) أحمد منير نجار (دكتور)، " **الخصخصة- إحدى وسائل الاصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت** " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠١ ٠

اطلقت قطر مبادرة شاملة لإصلاح نظام التعليم فيها تحت أسم " تعليم لمرحلة جديدة "، قد تنتهى بحل وزارة التربية والتعليم في قطر والاستبدال بها بهيئات متعددة تتولى ادارة شؤون التعليم في البلاد، ونتيجة لرغبة الدولة في تحقيق مبدأ استقلالية التعليم والغاء المركزية في اتخاذ القرارات، انشئ في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ما يعرف بمسمى المدارس المستقلة، التي يتوقع أن تحل محل المدارس الحكومية النمطية بشكل كامل خلال عشر سنوات، عبر نظام يحاكى أنظمة التعليم في دول أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، ولا تتبع هذه المدارس المستقلة في ادارتها لوزارة التربية والتعليم في قطر، بل يقوم عليها أفراد ترخص لهم الجهات المعنية في المجلس الأعلى للتعليم بعد تجاوز مراحل متعددة من الاختبارات والتقويم ٠

وهذه الخصخصة الجزئية للتعليم لن تكون على حساب مجانية التعليم حيث لن يلزم أولياء الأمور بدفع رسوم لهذه المدارس المستقلة٠

ثانيا: عينة الدراسة:

- نتائج الدراسة:

أولا: الأثار الايجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت:

من خلال استعراض الجدول رقم (٤)، الذي يوضح تكرارات الأثار الإيجابية للخصخصة ونسبها، يتضح أن عينة الدراسة أبدت موافقة جيدة لبنود المحور، حيث انحصرت متوسطات المحور بين (٢.٥-٢.١)٠

وقد حصلت العبارتان (١ و٤)، المتعلقتان بدور الخصخصة في خفض التكلفة على أعلى موافقة، حيث أبدى (٦٨.٦٪) من مجتمع الدراسة، موافقتهم على دور الخصخصة في الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة، التي تكلف الحكومة مبالغ طائلة، وابدى (٦٣.٤٪) منهم موافقتهم على دور الخصخصة في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة، وهذا يتوافق مع الدراسات التي أيدت هذا الجانب، وبينت أن مساعدة القطاع الحكومي في تحمل أعباء التعليم تعد من أهم إيجابيات الاستثمار التربوي الخاص٠

أما العبارات (٣ و٥ و٦) فقد حظيت بموافقة مقبولة، راوحت بين (٥٤.٨٪ و ٥٨.١٪) وهي تتعلق بالبعد التعليمي للأثار الايجابية مثل تطوير مستوى الخدمات التعليمية والتخفيف من مركزية نظام التعليم وارضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة٠

أما تلك الأثار التي يمكن أن نعدها أهدافا بعيدة المدى ومن الصعب قياسها، فحصلت على موافقة أقل من قبل المبحوثين فيرى (٤٧.٣٪) منهم أن الخصخصة تسهم في تلبية احتياجات سوق العمل ويرى (٤٠.٩٪) أن الخصخصة قد توفر بيئات تربوية أفضل في بيئات المدارس الحكومية ٠

أما نسبة غير الموافقين على الأثار الايجابية الواردة في هذا المحور فقد تراوحت بين (١٥.١٪ - ٣٠.١٪)، وهي نسبة منخفضة نسبيا، مما يوضح إدراك المبحوثين للدور الذي قد تؤديه الخصخصة في حل المشكلات التعليمية والتمويلية في دولة الكويت، خاصة أن المتوسط الحسابي يزيد على (٢) لجميع العبارات، مما يدل على موافقة المبحوثين عليها٠

جدول رقم (٤): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأثار الايجابية للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة.

م	المعيار / العبارة	موافق		نحايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
١	تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة	٥٩	٦٣.٤	١٣	١٤	٢١	٢٢.٦	٢.٤	٠.٨٣	٢
٢	**المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل**	٤٤	٤٧.٣	٣١	٣٣.٣	١٨	١٩.٤	٢.٢٧	٠.٧٧	٦
٣	إرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص	٥٢	٥٥.٩	٢٠	٢١.٥	٢١	٢٢.٦	٢.٣٣	٠.٨٢	٥
٤	الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة في المدرسة	٦٤	٦٨.٦	١٥	١٦.١	١٤	١٥.١	٢.٥٠	٠.٧٤	١
٥	التخفيف من مركزية نظام التعليم	٥١	٥٤.٨	٢٧	٢٩	١٥	١٦.١	٢.٣٨	٠.٧٥	٤
٦	تطوير مستوى الخدمات التعليمية	٥٤	٥٨.١	٢٢	٢٣.٧	١٧	١٨.٣	٢.٣٩	٠.٧٨	٣
٧	توفير بيئات تربوية أفضل من بيئات المدارس الحكومية	٣٨	٤٠.٩	٢٧	٢٩	٢٨	٣٠.١	٢.١	٠.٨٤	٧

المصدر: العينة البحثية للدراسة .

ثانيا: الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي:

يتبين من الجدول رقم (٥)، أن متوسطات الموافقة على الحوافز المقترحة في الاستبانة راوحت بين (١.٨٣ – ٢.٢٦)، وهذا يعني أن عينة الدراسة أعطت الأولوية لثلاثة حوافز، وهي تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية (٥٠.٥٪)، واعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر (٤٦.٢٪)، بالإضافة إلى تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة (٤٥.٢٪).

جدول رقم (٥): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة.

م	المعيار / العبارة	موافق		نحايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
١	تقديم مساعدات مالية حكومية للمدارس الخاصة	٣٨	٤٠.٩	٣٤	٣٦.٦	٢١	٢١	٢.١٨	٠.٧٧	٣
٢	إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر	٤٣	٤٦.٢	٢٨	٣٠.١	٢٢	٢٢	٢.٢٢	٠.٨٠	٢
٣	تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة	٢٥	٢٦.٩	٢٨	٣٠.١	٤٠	٤٠	١.٨٣	٠.٨٢	٤
٤	تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة	٤٢	٤٥.٢	٣٤	٣٦.٦	١٧	١٧	٢.٢٦	٠.٧٥	١
٥	تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية	٤٨	٥٠.٥	٢٤	٢٥.٨	٢٢	٢٢	٢.٢٦	٠.٨٢	١

المصدر: العينة البحثية للدراسة .

بينما يرى (٤٠.٩٪) من المبحوثين تقديم مساعدات مالية، وأبدى (٤٣٪) منهم عدم موافقتهم على تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة، مما يدل على حرص مجتمع الدراسة على ضرورة أن تكون المدارس الخاصة ذات كفاءة ومستوى عال من الجودة٠

ثالثا: الأثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي:

بالنظر الى الجدول(٦)، يتبين أن العبارات المتوقعة بالسلبيات التي قد تظهر نتيجة للممارسات الإشرافية والإدارية للقائمين على المدارس الخاصة، لاقت أعلى نسبة موافقة من قبل عينة الدراسة، فالعبارات (١ و٢ و ٦)، التي تتناول الاهتمام بجنى الارباح على حساب العملية التعليمية نالت (موافقة ٧٤.٢٪)، والإخلال بشروط الترخيص (موافقة ٦٩.٩٪)، وضعف دور الدولة في الإشراف على المدارس الخاصة (موافقة ٦١.٣٪)، وهى نتيجة تتفق مع ما تم ذكره من أن من مشكلات التعليم الخاص الاهتمام بالربح على حساب العملية التعليمية، وابعاد القطاع العام عن الإشراف والمتابعة ٠

وتخوف (٥٧٪) من المشاركين في الدراسة من تسرب المعلمين المواطنين من المهنة، وهذه السلبية مرتبطة بتوقع مجتمع الدراسة اهتمام القطاع الخاص بالربح المالي، على حساب جودة العملية التعليمية، بالمدارس الخاصة قد تعمد إلى خفض أجور المعلمين سعيا وراء التقليل من التكلفة وتحقيق مزيد من الربح٠

جدول رقم (٦): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأثار السلبية المتوقعة للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة٠

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
١	الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية	٦٩	٧٤.٢	١٣	١٤	١١	١١.٨	٢.٦٢	٠.٦٩	١
٢	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة	٥٣	٥٧	٢٢	٢٣.٧	١٨	١٩.٤	٢.٣٧	٠.٧٩	٤
٣	ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته	٥٧	٦١.٣	١٩	٢٠.٤	١٧	١٨.٣	٢.٤٣	٠.٧٨	٣
٤	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة	٣٧	٣٩.٨	٣١	٣٣.٣	٢٥	٢٦.٩	٢.١٢	٠.٨١	٦
٥	الحد من عدالة الفرص التعليمية	٤٥	٤٨.٤	٣٢	٣٤.٤	١٦	١٧.٢	٢.٣١	٠.٧٥	٥
٦	إخلال بعض المدارس بشروط الترخيص الممنوحة لها	٦٥	٦٩.٩	١٧	١٨.٣	١١	١١.٨	٢.٥٨	٠.٦٩	٢

المصدر: العينة البحثية للدراسة ٠

ويرى (٤٨.٤٪)، منهم أن الخصخصة قد تسهم في الحد من عدالة الفرص التعليمية نتيجة للتفاوت في مستوياتها الأكاديمية، ولا يرى (٣٩.٨٪)، من عينة الدراسة ان الخصخصة قد تسهم في

الاضرار بالقيم الاجتماعية السائدة، حيث أن (٣٣.٣٪) من أفراد العينة كانت إجاباتها محايدة على هذه العبارة، وما نسبته (٢٦.٩٪)، غير موافقة عليها، بمعنى أنها ترى أن خصخصة التعليم الثانوي لن يؤثر في القيم الاجتماعية السائدة٠

وبالنظر الى المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (٢)، مما يدل على قبول عبارات الأثار السلبية وكان أقل المتوسطات (٢.١٢) وهي أيضا لعبارة الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة، وقد يأتي هذا التخوف من استخدام مناهج خارجية دون مواءمتها لما يتناسب مع المجتمع٠

رابعا: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية الخصخصة:

تبين بيانات الجدول رقم (٧)، الموافقة المرتفعة التي أبداها المبحوثين للضوابط، فقد راوحت متوسطات استجاباتهم بين (٢.٣٢ – ٢.٩٢)، مما يشير إلى أهمية مشاركة الدولة وتنظيمها للتعليم الخاص، ولعل إدراك عينة الدراسة لهذه الناحية هو ما دفع حوالي (٩٣.٥٪)، منهم إلى الموافقة على تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة، و(٩٢.٥٪)، منهم إلى الموافقة على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية، وهذا يؤكد عدم ثقة مجتمع الدراسة في التعليم الخاص عندما يعمل وحده دون تدخل الدولة٠

جدول رقم (٧): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للضوابط المقترحة لتنظيم الخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة٠

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكر	%			
١	تكيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة	٨٧	٩٣.٥	٦	٦.٥	–	–	٢.٩٣	٠.٢٤	١
٢	العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية	٨٦	٩٢.٥	٧	٧.٥	–	–	٢.٩٢	٠.٢٦	٢
٣	الحرص على ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس	٦٦	٧١	٢٢	٢٣.٧	٥	٥.٤	٢.٦٥	٠.٥٨	٣
٤	العمل على أن تطبق المدارس الخاصة مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقص	٥٢	٥٥.٩	١٩	٢٠.٤	٢٢	٢٣.٧	٢.٣٢	٠.٨٣	٥
٥	إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي	٦٧	٧٢	١٦	١٧.٢	١٠	١٠.٨	٢.٦	٠.٦٩	٤

المصدر: العينة البحثية للدراسة ٠

وقد أبدى المشاركون في البحث موافقة جيدة للعبارتين (٣ و٥)، الخاصتين، بوضع المعلم والطالب في المدارس الخاصة، حيث يرى (٧١٪)، منهم أهمية حصول معلمي المدارس الخاصة على رواتب لا تقل عن رواتب معلمي المدارس الحكومية، وهذا يعكس رغبتهم في حفظ حق المعلم والحد من تسرب المعلمين ذوي الكفاءة من القطاع الخاص، ويرى (٧٢٪)، منهم ضرورة إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومى٠

أما العبارة رقم (٤)، فحصلت على موافقة أقل من باقي العبارات، فيرى (٥٥.٩٪)، من المبحوثين أن على المدارس الخاصة أن تطبق مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان، وهذا قد يبين رغبة المبحوثين في إعطاء قدر من الحرية للقطاع الخاص لإفساح المجال أمامه للاستفادة من مناهج الدول الأخرى، ومن حيث المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (٢) في جميع العبارات، مما يؤكد موافقة العينة عليها٠

خامسا: الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل):

١- حسب النوع:

يبين الجدول رقم (٨)، الذي يبين أذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة من حيث النوع (ذكر، أنثى)، نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوعين عند مستوى (٠.٠٥)، فيما يتعلق بالآثار الإيجابية للخصخصة والإثار السلبية للخصخصة والحوافز والضوابط، وقد يرجع ذلك إلى تشابه المهام التي يقوم بها الذكور والاناث في المدارس والمناطق التعليمية والوزارة، وتشابه البيئات التي يعملون فيها٠

جدول رقم (٨): الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير النوع (ذكر، أنثى) ٠

المحور	ذكور		إناث		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الأول	٢.٣٢	٠.٥٤	٢.٣٧	٠.٥٧	-٠.٤٤	٠.٦٦
الثاني	٢.٢٤	٠.٤٤	٢.٠٧	٠.٥٢	١.٥٨	٠.١١٦
الثالث	٢.٤٩	٠.٥١	٢.٣٢	٠.٥٦	١.٥	٠.١٣٣
الرابع	٢.٧	٠.٣١	٢.٦٦	٠.٣٤	٠.٧١	٠.٤٧

المصدر: العينة البحثية للدراسة ٠

٢- حسب سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم (٩)، إلى عدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين، يمكن أن تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، في تحديدهم للأثار الايجابية والحوافز والأثار السلبية والضبوط عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وقد يرجع ذلك إلى تشابه التدريب والإعداد الذي يتلقاه أفراد العينة٠

٣- حسب مقر العمل (مدرسة منطقة تعليمية، وزارة تربية):

يتضح من الجدول رقم (١٠)، إلى أنه لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة في تحديدهم للأثار الايجابية والحوافز والأثار السلبية والضبوط عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، يمكن أن تعزى لمتغير مقر العمل، وقد يرجع ذلك إلى مركزية نظام التعليم في الكويت، حيث إن وزارة التربية والمناطق التعليمية والمدارس تعمل في ظل الأهداف العامة لوزارة التربية.

سادسا: تحليل إجابات الأسئلة المفتوحة:

من واقع عينة الدراسة وعددها (٩٣) مبحوثا أجاب عن الأسئلة المفتوحة (٣٢) مبحوثا بما نسبته (٣٤.٤٪) من عينة الدراسة، وقد تمحورت إجابات الأسئلة المفتوحة حول أربعة محاور، هي:

جدول رقم (٩): الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير سنوات الخبرة ٠

المحور	مصد التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	٢	١.٣٨	٠.٦٩٢	٢.٢٨	٠.١٠٨
	داخل المجموعات	٩٠	٢٧.٢٥	٠.٣٠٣		
الثاني	بين المجموعات	٢	١.٠٦	٠.٥٣١	٢.٢٤	٠.١١١
	داخل المجموعات	٩٠	٢١.٢٤	٠.٢٣٠		
الثالث	بين المجموعات	٢	٠.٥٦٣	٠.٢٨٢	٠.٩٥٠	٠.٣٩١
	داخل المجموعات	٩٠	٢٦.٦٨٧	٠.٢٩٧		
الرابع	بين المجموعات	٢	٠.٠٥٨	٠.٠٢٩	٠.٢٦٢	٠.٧٧٠
	داخل المجموعات	٩٠	٩,٩٨٣	٠,١١١		

المصدر: العينة البحثية للدراسة ٠

جدول رقم (١٠): الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير مقر العمل (مدرسة، منطقة تعليمية، وزارة التربية)٠

المحور	مصد التباين	درجات الحرية	مجموع	متوسط	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	٢	١.١٣١	٠.٥٦٥	١.٨٥	٠.١٦٣
	داخل المجموعات	٩٠	٢٧.٥٠٣	٠.٣٠٦		
الثاني	بين المجموعات	٢	٠.٧٢١	٠.٣٦٠	١.٥٠٣	٠.٢٢٨
	داخل المجموعات	٩٠	٢١.٥٨٧	٠.٢٤٠		
الثالث	بين المجموعات	٢	١.٢١٧	٠.٦٠٨	٢.١٠٣	٠.١٢٨
	داخل المجموعات	٩٠	٢٦.٠٣٤	٠.٢٨٩		
الرابع	بين المجموعات	٢	٠.٣٢٩	٠.١٦٤	١.٥٢٤	٠.٢٢٤
	داخل المجموعات	٩٠	٩,٧١٢	٠,١٠٨		

المصدر: العينة البحثية للدراسة ٠

١- الآثار الايجابية:

تساعد الخصخصة على انفتاح المدارس على المجتمع المحيط بها، واعطاء صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكنه من تطوير المناهج ومتابعة المتعلمين، كما تسهم الخصخصة فى الحد من غياب المعلمين، وبث روح التنافس بين المدارس٠

٢- الحوافز:

تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة والتجهيزات وذات مواصفات ممتازة، واعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالمناهج وطرق التدريس٠

٣- الآثار السلبية:

التساهل في منح الشهادات، وزيادة الأعباء على المعلمين في المدارس الخاصة، وقد يتم استخدام معلمين دون المستوى٠

٤- الضوابط:

ضرورة مراعاة الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية، وكذلك وضع شروط خاصة لقبول المعلمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التعيين، إضافي إلى أهمية تكثيف زيارات الموجهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بصورة مستمرة٠

الملخص:

يقع على عاتق الحكومة في دولة الكويت وحدها تمويل التعليم، وهى لن تكون قادرة على متابعة هذا الدور نتيجة للتزايد المستمر في أعداد الطلاب وما يصاحبه من تزايد في الانفاق، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع نفقات العملية التعليمية، ولاسيما استئثار الرواتب والأجور بالجانب الأكبر من موازنة التربية، لذا فان الكويت قد تواجه ازمة في تمويل التعليم مستقبلا، ولمعالجة مثل هذه الأزمات التمويلية، تبرز الحاجة إلى وضع الخطط المساعدة على البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم في الكويت، ومن هنا كانت فكرة الدراسة لطرح رؤية لخصخصة التعليم الثانوي في الكويت، بوصفها أحد البدائل التمويلية بحيث تنتقل ملكية المدارس الى القطاع الخاص، مع بيان الايجابيات المتوقعة لها ومحاولة تفعيلها عن طريق تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، وسلبياتها وكيفية الحد منها عن طريق وضع الضوابط اللازمة لضمان الجودة في التعليم العام، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، والتعرف على الأثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في الكويت والضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وخلصت الدراسة أن من **الآثار الايجابية للخصخصة** تساعد على انفتاح المدارس على المجتمع المحيط بها، واعطاء صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكنه من تطوير المناهج ومتابعة المتعلمين، كما تسهم الخصخصة في الحد من غياب المعلمين، وبث روح التنافس بين المدارس، أما الحوافز فهي تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة والتجهيزات وذات مواصفات ممتازة، واعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالمناهج وطرق التدريس، أما من الاثار السلبية التساهل في منح الشهادات، وزيادة الأعباء على المعلمين في المدارس الخاصة، وقد يتم استخدام معلمين دون المستوى، أما الضوابط هي ضرورة مراعاة الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية، وكذلك وضع شروط خاصة لقبول المعلمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التعيين، إضافي إلى أهمية تكثيف زيارات الموجهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بصورة مستمرة٠

وفى ضوء ما سبق توصى الدراسة بما يلي:

١- يجب أن تضع الوزارة السياسة الملائمة لضمان حقوق المعلم الإداري في المدارس التي تتم خصخصتها٠

٢- أن تشجع الوزارة المعلمين الكويتيين على الالتحاق بالمدارس الخاصة عن طريق تقديم حوافز تشجيعية إضافية لهم ٠

٣- التأكد من أن قبول الطلاب في المدارس الخاصة يكون وفق الإجراءات المتبعة في المدارس الحكومية.

٤- يجب على المدارس التي تستكمل خصخصتها ضمان بقاء الطلاب الاصليين فيها، إلا أنه يحق لأولياء الأمور نقل أبناءهم فيها إلى المدارس التي يرغبون فيها.

المراجع:

١- أحمد منير نجار، " **الخصخصة إحدى وسائل الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة دولة الكويت** ", مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠١ .

٢- الادارة المركزية للإحصاء، " **النشرة الثانوية لإحصاء التعليم** "، دولة الكويت، ٢٠١٨ .

٣- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية لدولة الكويت، www.more.edu.kw

٤- عزيزة المانع، " **هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم، اتجاهات القيادات التربوية في السعودية نح خصخصة التعليم العام فيها** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، سوريا، ٢٠٠٣ .

٥- عوض العنيزي، " **منظور العمالة الوطنية تجاه الخصخصة في دولة الكويت** "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣ .

٦- محروس بن أحمد غبان، " **التعليم السندي وامكانية الإفادة منه في التعليم العام في المملكة العربية السعودية** "، مجلة كلية التربية بالمنصورة، مصر، ٢٠٠١ .

٧- وزارة التربية، " **تمويل التعليم بدولة الكويت** "، ورقة عمل مقدمة لندوة " التربويون والاقتصاديون وتحديات المستقبل ""، قطر، ٢٠٠٢ .

٨- وزارة التربية والمعهد العربي للتخطيط، " **قياس معدلات العائد على التعليم في دولة الكويت** " ، دولة الكويت، ٢٠١٤ .

Privatization of Secondary Education in The State of Kuwait

Khaled Mubarak Mohammed Dilk
PhD student at the African Research and Studies Institute - Aswan University

Dr. Abdel Ati Mohamed Mahmoud
Assistant Professor of Agricultural Economics
Faculty of Agriculture - Aswan University

Prof. Dr. / Yaser Abdel Hamed Diab
Professor of Agricultural Economics and Dean of the Faculty of Agriculture and Natural Resources - Aswan University

Summary

It is the responsibility of the government in the State of Kuwait alone to finance education, and it will not be able to pursue this role as a result of the continuous increase in the number of students and the accompanying increase in spending, in addition to the imbalance in the distribution of educational process expenditures, especially the exclusion of salaries and wages in the largest part of the budget Education, therefore, Kuwait may face a crisis in financing education in the future, and in order to address such financing crises, the need to develop plans to help search for other alternatives to finance education in Kuwait, hence the idea of the study to present a vision for the privatization of secondary education in Kuwait, as one of the Financial alternatives so that the ownership of schools is transferred to the private sector, with an indication of the expected advantages of them and an attempt to activate them by providing incentives to encourage the private sector to invest in the educational field, their disadvantages and how to reduce them by setting the necessary controls to ensure quality in public education, and the study aims to identify The incentives proposed by the government to encourage the private sector to invest in the educational field, and to identify the negative effects expected when privatizing the second education He intended in Kuwait and the proposed controls to regulate the process of privatizing education, and the study concluded that one of the positive effects of privatization helps schools open up to the surrounding community, and gives greater powers to the school principal that enables him to develop curricula and follow up on learners. Privatization also contributes to reducing the absence of teachers and spreading the spirit of competition. Among the schools, the incentives are to honor creative schools with financial and in-kind incentives, as well as the need to hand over the private sector to schools that are fully maintained, equipped and of excellent specifications, and to give private schools greater powers with regard to curricula and teaching methods. As for the negative effects of leniency in granting certificates, and increasing the burden on teachers In private schools, teachers may be used below the standard, and the controls are the need to take into account the student density within the classroom, as well as setting special conditions for the admission of teachers in private schools with the Ministry of Education overseeing the recruitment process, in addition to the importance of intensifying mentors 'visits to private schools and following them up on an ongoing basis.

In light of the above, the study recommends the following:

1- The ministry should put in place the appropriate policy to guarantee the rights of the administrative teacher in the schools that are privatized
2- The ministry encourages Kuwaiti teachers to enroll in private schools by providing them with additional incentives
3- Ensure that the admission of students to private schools is in accordance with the procedures followed in public schools
4- Schools that have completed their privatization must ensure that the original students remain in them. However, parents have the right to transfer their children in them to the schools they desire.